الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية
شباط / فبراير 2010

نظرة عامة

تُبرز التطورات التي شهدها شهر شباط/ فبراير مرة أخرى تعرض الأطفال الفلسطينيين في مناطق شتى من الأراضي الفلسطينية المحتلة للمخاطر، نظراً لتعرضهم للعنف والظروف الحياتية الصعبة.

منزل في بير العد، تجمع رعوي يقع في المنطقة (ج) جنوب محافظة الخليل. تصوير باتريك زول، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية.

ففي قطاع غزة، أصيبت ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين خمسة أعوام و12 عاماً في بيتهن بقذيفة دبابة أطلقتها القوات الإسرائيلية في اتجاه منطقة مأهولة بالمدنيين. ووقع القصف بعدما فتحت جماعة فلسطينية مسلحة النار على قوات إسرائيلية متمركزة بجوار الحدود، في وقت سابق من صباح اليوم ذاته. وكثيرا ما يتعرض المدنيون الذين يعيشون أو يعملون بجوار حدود القطاع مع إسرائيل لإطلاق النار من القوات الإسرائيلية، في سياق فرضها للقيود على حرية الوصول أو الرد على النيران الفلسطينية.

أيضا في قطاع غزة، لقي ثلاثة أطفال حتفهم وجُرح خمسة آخرون هذا الشهر إثر حادث نجم عن مولد كهرباء معطوب. وتأتي وفيات الأطفال هذه على خلفية تدهور خدمات الإمداد الكهربائي في القطاع الذي أصبح يعتمد بشكل متزايد على مولدات الكهرباء الاحتياطية، وغالبيتها ذات جودة سيئة التي يتم استيرادها عبر الأنفاق. ومؤخراً، تفاقم اعتماد القطاع على المولدات الاحتياطية نتيجة الانخفاض المتزايد في كمية الوقود الصناعي المستورد واللازم لتشغيل محطة الطاقة الكهربائية في غزة، بسبب أزمة تمويل مستمرة؛ وعانى غالبية السكان من انقطاع للكهرباء لمدة تصل عادة إلى 12 ساعة في اليوم، خلال نصف أيام شهر شباط/ فبراير. ولانقطاع الكهرباء تأثير مباشر على نوعية الخدمات التعليمية المقدمة لأطفال غزة حيث يعطل سير عملية التدريس في المدارس ويقلل من قدرة الأطفال على الدراسة في منازلهم.

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: ارتفاع متزايد في عدد الإصابات بين الفلسطينيين • عمليات وأوامر الهدم في المنطقة (ج) والقدس الشرقية • حملة مشتركة بين الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي لتوزيع مواد غذائية تستهدف تجمعات سكنية تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة (C) • موجة اعتقالات تستهدف الأطفال

قطاع غزة: عنف وضحايا • الحصار على غزة لا يزال مستمراً: زيادة ملحوظة في الواردات الزراعية • استمرار أزمة الطاقة الكهربائية • التكيف مع نضوب مواد البناء • تنقلات السكان من وإلى غزة

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: صندوق حماية الطفل • آخر المستجدات حول وصول المساعدات الإنسانية للسكان • آخر المستجدات حول عملية المناشدة الموحدة

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

استمرت القيود التي تفرضها إسرائيل على الواردات والصادرات في سياق الحصار المفروض على غزة في تقويض سبل العيش وتؤثر على الأوضاع المعيشية للأطفال. بينما طرأت زيادة طفيفة على عدد الشاحنات التي دخلت إلى غزة هذا الشهر مقارنة بشهر كانون الثاني/ يناير، إلا أنها تظل أقل بكثير من المتوسط الشهري للواردات في عام 2009. على الرغم من القيود على الواردات، فإن معظم السلع متوفرة في السوق عن طريق شبكة الأنفاق، غير أن نوعيتها سيئة بشكل عام، ويتعذر على السكان الحصول على معظمهما بسبب تقلص القوة الشرائية. من الأمور الجديرة بالملاحظة هذا الشهر، أن السلطات الإسرائيلية وافقت على دخول 100 شاحنة محملة بالزجاج، والذي جرى تحديده كأولوية رئيسية لتلبية احتياجات المأوى لآلاف العائلات التي تعيش في بيوت حطمت نوافذها، نتيجة الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي يعرف باسم عملية "الرصاص المصبوب". تعززت القدرة على تلبية احتياجات المأوى بشكل طفيف على الأرجح أيضا من خلال العدد المتزايد للمشاريع الصغيرة التي تنتج طوب البناء باستخدام الأنقاض التي تخلفت من الهجوم. مع هذا، أثار هذا التطور المخاوف نظراً لغياب الرقابة على جودة هذه المواد الجديدة، التي قد تؤدي لاحقا إلى انهيار المباني.

دفع الأطفال أيضا ثمناً باهظاً في إطار حوادث العنف في الضفة الغربية. ففي شباط/ فبراير، أصيب 11 طفلاً فلسطينياً بجراح في ظروف مختلفة، على يد القوات العسكرية الإسرائيلية (6)، وعلى أيدي مستوطنين إسرائيليين(5). كما اعتقل الجيش الإسرائيلي 17 طفلاً في عملية عسكرية موسعة، بشكل خاص، في مخيم الجلزون للاجئين الفلسطينيين في محافظة رام الله ، الأمر الذي رفع العدد الكلي للأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومراكز التوقيف إلى 343 طفلاً مع نهاية شهر شباط/ فبراير (وقد وصل عدد الأطفال المعتقلين والموقوفين في شهر كانون الثاني/ يناير إلى 318 طفلاً)، علماً أن 41 من هؤلاء تتراوح أعمارهم بين 12- 15 عاماً. وتشير الشهادات التي جمعتها المنظمة الفلسطينية غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين إلى استخدام مفرط للقوة أثناء عمليات الاعتقال، وأن بعض الأطفال تعرضوا لأشكال مختلفة من سوء المعاملة خلال عمليات التحقيق والاستجواب التي يتم تنفيذ جميعها بدون وجود محامٍ.

كما تثير الأوضاع المعيشية السيئة القلق على جماعات صغيرة من البدو الذين يعتاشون على الرعي والمنتشرين في مواقع عديدة من المنطقة (ج) في الضفة الغربية، وعلى الأطفال في هذه التجمعات بشكل خاص. فقد حذرت نتائج دراسة مسحية جديدة أجرتها الأمم المتحدة من أن الأطفال ممن هم دون الخامسة في هذه التجمعات يعانون من ارتفاع في نسب سوء التغذية الحاد (بنسبة 5.9٪) والهزال (بنسبة 15.3٪) وإعاقة النمو (بنسبة 28.5٪). المعدل العام لانعدام الأمن الغذائي في هذه التجمعات يبلغ 79٪، مقارنة بنسبته بين القسم الأكبر من سكان الضفة الغربية والتي تبلغ 25٪. دفع هذا الوضع المتردي كلاً من برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) إلى التدخل بحملة توزيع مواد غذائية استهدفت 5,200 عائلة من أكثر العائلات تضرراً من الوضع الغذائي السيئ، وتم إنهاء الجولة الثانية من توزيع المواد الغذائية خلال الشهر الحالي. من الجدير بالذكر هنا أن انعدام الأمن الغذائي في التجمعات الرعوية البدوية المنتشرة في المنطقة (ج) من الضفة الغربية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيود الصارمة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على وصول سكان هذه التجمعات إلى الأراضي الصالحة لرعي ماشيتهم وموارد المياه الطبيعية، يُضاف إليها موجات الجفاف المتكررة والتي أدت إلى اعتماد سكان هذه التجمعات، بشكل غير مستدام، على شراء العلف و مياه الصهاريج.

إضافة إلى ذلك، هدمت السلطات الإسرائيلية 11 مبنىً في المنطقة (ج)، من ضمنها أربعة مبانٍ سكنية، بحجة عدم وجود رخص بناء لها، مما أدى إلى تشريد 12 شخصاً فلسطينياً، من بينهم ثمانية أطفال؛ ولم تكن أي عمليات هدم في القدس الشرقية.

إن رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المجال أمام التطوير الفلسطيني في المنطقة (ج) تظل متطلبات أساسية لتحسين الوضع الإنساني لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمن فيهم الأطفال. إلى جانب ذلك، هناك حاجة مستمرة لضمان حماية الأطفال بالشكل المناسب من أسوأ الآثار المترتبة على العنف الملازم للنزاع.

الضفة الغربية

مزيد من الإصابات بين الفلسطينيين

خلال شباط/ فبراير قتل مدني فلسطيني وجندي إسرائيلي في سياق الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. ففي العاشر من شباط/ فبراير، طعن رجل فلسطيني حتى الموت جندياً إسرائيلياً بالقرب من حاجز تفوح جنوب مدينة نابلس. اعتقلت القوات الإسرائيلية الجاني في موقع الحادث بعد أن تعرض الأخير للدهس من قبل مستوطن إسرائيلي؛ وفيما بعد، اعتُقل ستة من أقربائه إثر اقتحام القوات الإسرائيلية للقرية التي ينحدر منها الجاني.

بعد مرور يومين على هذا الحادث، وتحديداً في 12 شباط/ فبراير، أطلقت القوات الإسرائيلية الرصاص على رجل فلسطيني يبلغ من العمر 41 عاماً في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل (H2) وأردته قتيلاً. ذكر الجيش الإسرائيلي أن جنوده أطلقوا النار على الرجل الفلسطيني بعد أن حاول الأخير طعن أحد الجنود. غير أن التحقيق الذي أجراه مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة –بتسيلم- يشير إلى أن الرجل، وهو أب لثمانية أطفال ويحمل تصريحاً لدخول إسرائيل، كان قد قُتل بإطلاق النار عليه بعد أن رفض الخضوع لأوامر الجنود بالتوقف.[1]

بالإضافة إلى الخسائر البشرية المذكورة أعلاه، شهد شهر شباط/ فبراير، وللشهر الثالث على التوالي، زيادة في عدد الإصابات بين الفلسطينيين في سياق الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. فمن بين 79 إصابة بين الفلسطينيين، تبين أن 71 من المصابين، ومن ضمنهم ستة أطفال، أصيبوا على أيدي القوات الإسرائيلية، بينما تسبب مستوطنون إسرائيليون في إصابات الأشخاص الثمانية الآخرين، من بينهم خمسة أطفال.[2]

إلى جانب ذلك، خلال هذا الشهر، تعرض 15 إسرائيلياً لجروح جراء رشقهم بالحجارة من قبل فلسطينيين، من بينهم 12 من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية والثلاثة الآخرون مستوطنون إسرائيليون.

من الملاحظ خلال الشهر، وبالتحديد في صباح الثامن من شباط/ فبراير، أن القوات الإسرائيلية، ومن بينها شرطة حرس الحدود وعمال البلدية ووحدة الشرطة السرية، نفذت عمليات تفتيش واعتقال في مخيم شعفاط للاجئين في القدس الشرقية. وتطورت العملية التي استمرت ثلاثة أيام ونصف إلى اشتباكات عنيفة بين القوات الإسرائيلية وشبان فلسطينيين. أطلقت السلطات الإسرائيلية خلال المواجهات الذخيرة الحية والرصاص المعدني المُغلف بالمطاط وقنابل الصوت، في حين رشق شبان فلسطينيون الجنود بالحجارة. نتيجة لذلك، أصيب 11 فلسطينياً على الأقل، من بينهم ستة صحفيين فلسطينيين أصيبوا أثناء تغطيتهم للأحداث- تعرض أربعة منهم لاعتداء جسدي من قبل الشرطة الإسرائيلية بينما أصيب الاثنان الآخران بالحجارة التي رشقها الفلسطينيون. من بين المصابين فتى عمره 17 عاماً، وقد أصيب بالرصاص الحي الذي أطلقته عليه وحدة الشرطة السرية. كما أصيب خمسة من رجال الشرطة بالحجارة. أفادت تقارير إعلامية أن من بين أهداف العملية، إلقاء القبض على المتهربين من دفع الضرائب، وحاملي هويات الضفة الغربية الذين يعيشون ويعملون في المخيم دون الحصول على تصاريح إقامة. هذه العملية أثرت سلباً على وصول الأهالي إلى أماكن الدراسة والعمل، ليس فقط داخل المخيم ولكن أيضاً أولئك الذين احتاجوا للوصول إلى خدمات خارج المخيم.

عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا في المواجهة المباشرة حسب الشهر الذي تمت فيه الإصابات والسياق الذي وقعت ضمنه
الضفة الغربية 10 شباط/ فبراير – 9 آذار/ مارس

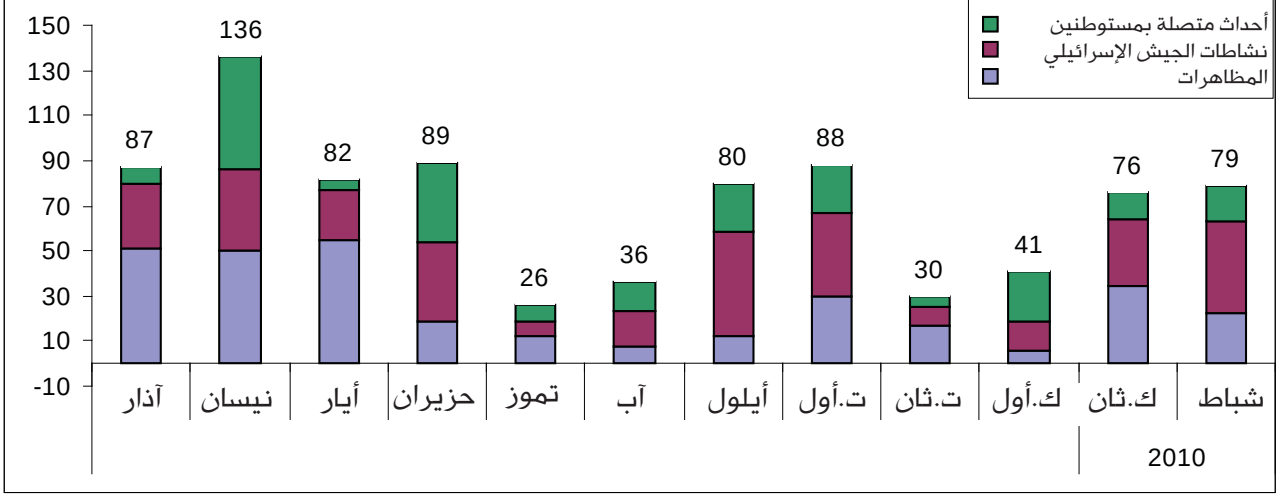

مظاهرات أسبوعية ضد توسيع مستوطنة حلاميش

في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 2009، قامت مجموعة من الفلسطينيين من قريتي النبي صالح ودير نظام في منطقة رام اللّه باحتجاجات ضد استمرار القيود التي يفرضها المستوطنون الإسرائيليون، من مستوطنة حلاميش، على وصول سكان القريتين إلى أراضيهم الزراعية. شارك في هذه المظاهرات ناشطون دوليون وإسرائيليون. استولى مستوطنون إسرائيليون، منذ عام 2000، على أكثر من 3000 دونم تقريبا من الأراضي المملوكة أساساً ملكية خاصة لما يتراوح بين 20 و25 مزارعاً فلسطينياً من هاتين القريتين، عبر قيامهم بزراعة محاصيل مختلفة وأشجار، وباستمرار عرقلة وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم باعتماد وسائل المضايقة والترهيب. ولم يتمكن المزارعون من الوصول إلى أراضيهم، خلال السنوات الثلاث الأخيرة؛ إلا خلال موسم قطف الزيتون تحديداً. على الرغم من أن مكتب تنسيق وارتباط المنطقة الإسرائيلي يعترف بأن فلسطينيون يملكون الأرض، إلا أنه يشترط على المزارعين الفلسطينيين القيام بالتنسيق المسبق في كل مرة ينوون فيها الوصول إلى أراضيهم، الشرط الذي رفضه المزارعون.

تحولت معظم المظاهرات (التي بلغ عددها 11 بنهاية شباط/ فبراير) إلى اشتباكات مع الجيش الإسرائيلي، نجم عنها إصابة 27 فلسطينياً، من بينهم طفلان، وثلاثة ناشطين دوليين، وقد أصيب هؤلاء غالباً بالرصاص المعدني المُغلف بالمطاط، كما أصيب جنديان إسرائيليان إثر تعرضهما للرشق بالحجارة. علاوة على ذلك، نُقِلَ عن المجلس القروي لقرية النبي صالح أنه تم اعتقال 12 شخصاً من المشاركين في المظاهرة، لا يزال أحدهم قيد الاحتجاز، بينما دفع آخرون كفالة تتراوح قيمتها بين 7,500- 15,000 شيكل إسرائيلي، ومن بين هؤلاء امرأتان ورجل مسن يبلغ عمره 60 عاماً.

أصيب 22 فلسطينياً على خلفية مشاركتهم في المظاهرات المناهضة للجدار ومظاهرات أخرى في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية. إضافةً إلى ذلك، أصابت القوات العسكرية الإسرائيلية ناشطَين إسرائيليين وناشطَين أجنبيين ممن شاركوا في الاحتجاجات.

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خلال شباط/ فبراير، ما مجموعه 18 حادثة من قبل المستوطنين أدت إلى وقوع إصابات أو أضرار في الممتلكات، ويعتبر هذا العدد من الحوادث، للشهر الثاني على التوالي، أعلى بقليل من المعدل الشهري لحوادث مشابهة سُجلت خلال عام 2009 (بمعدل 14 حادثة شهرياً). بالإضافة إلى ذلك، وقع عددٌ آخر من الحوادث من قبل مستوطنين تضمنت استخدام أساليب الترهيب والاعتداء على ممتلكات الآخرين ومنع وصولهم إليها. أحد المصابين ضمن حالات الإصابة السبع التي سُجلت بين الفلسطينيين خلال الشهر، حدثت تحديداً في التاسع من شباط/ فبراير، حيث أصيب حينما قامت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين المسلحين من مستوطنة براخا بالقرب من نابلس بالاعتداء على قرية عراق بورين، واشتبك المستوطنون مع سكان القرية وأطلقوا الذخيرة الحية متسببين في إصابة شاب عمره 17 عاماً. وفي حادثتين أخريين، وبالتحديد يومي 16 و24 شباط/ فبراير، اشتبك مستوطنون إسرائيليون، يحتلون منزلاً في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، مع سكان فلسطينيين مقيمين في الحي، مما أسفر عن إصابة امرأة مسنة وطفلين صغيرين.

موجة اعتقالات تستهدف الأطفال

شهد شهر شباط/ فبراير اعتقال 17 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 14- 17 عاماً من مخيم الجلزون للاجئين (رام اللّه)، خلال عملية نفذها الجيش الإسرائيلي يوم 11 شباط/ فبراير؛ مع انتهاء الشهر، كان لا يزال 15 من الأطفال محتجزين بانتظار أن تبت أحد المحاكم العسكرية في قضاياهم. تشير الشهادات التي جمعتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين من خمسة أطفال وعائلاتهم إلى استخدام الجنود الإسرائيليين للقوة المفرطة أثناء عمليات الاعتقال. ووفقاً لهذه الشهادات، فإن بعض الأطفال تعرضوا لأشكال مختلفة من سوء المعاملة خلال عمليات التحقيق والاستجواب، التي أجريت جميعها دون وجود محامٍ. إضافة إلى ذلك، اعتقلت السلطات الإسرائيلية، خلال شباط/ فبراير، أربعة أطفال آخرين، تتراوح أعمارهم بين 15-12عاماً من سلوان في القدس الشرقية.

يمثل كل عام هناك حوالي 700 طفل فلسطيني (دون سن 18 عاماً) من الضفة الغربية للمحاكمة أمام محاكم عسكرية إسرائيلية بعد تعرضهم للاعتقال والاستجواب والاحتجاز من قبل الجيش الإسرائيلي. مع نهاية شباط/ فبراير 2010، بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية ومراكز الحجز المؤقت 343 طفلاً فلسطينياً. يشير هذا العدد إلى زيادة بنسبة ثمانية بالمائة مقارنة بالشهر السابق. علماً أن 41 من هؤلاء الأطفال تتراوح أعمارهم بين 12- 15 عاماً.

ولم تسجل حالات حجز أو اعتقال لفتيات فلسطينيات في مراكز الحجز الإسرائيلية، كما لم تُسجل حالات اعتقال إداري لأطفال فلسطينيين (اعتقال بدون تهمة أو محاكمة).

في العام 2009، وصل المعدل الشهري للأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية إلى 355 طفلاً، وهي زيادة تقدر بنسبة ٪11 عن الرقم المماثل في العام 2008؛ علاوة على ذلك، ارتفع عدد الأطفال المحتجزين الأصغر سناً (12-15 عاماً)، خلال الفترة نفسها، بنسبة ٪37 (بمتوسط شهري من 32 إلى 44 شخصاً). التهمة الأكثر شيوعاً التي يتم توجيهها لهؤلاء الأطفال هي تهمة رشق الحجارة.

وفقاً للشهادات التي قدمها الأطفال المحتجزون للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين، فإن استخدام الأساليب القسرية خلال استجوابهم والتحقيق معهم يجري على نطاق واسع، بما تتضمنه هذه الأساليب من إيذاء جسدي ونفسي، والتي تؤدي عادةً إلى الإدلاء باعترافات تستخدم لاحقاً في جلسات محاكمتهم حين يمثُلون أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية. غالبية هؤلاء الأطفال يحتجزون في سجون داخل إسرائيل بما يخالف المادة 76 من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، ويُصعّب زيارات ذويهم لهم. إضافةً لذلك، لا تتوفر فرص التعلم إلا في اثنين من السجون الإسرائيلية ومراكز الاعتقال التي يتم احتجاز الأطفال الفلسطينيين فيها، والبالغ عددها 12 سجناً، وحتى في الحالة التي يؤمن فيها السجن فرصة الدراسة للأطفال المحتجزين فإنها تقتصر على عدد محدود من المواضيع الدراسية.[3]

عمليات وأوامر الهدم في المنطقة (ج) والقدس الشرقية

في شهر شباط/ فبراير، أقدمت السلطات الإسرائيلية على هدم 11 مبنىً، من ضمنها أربعة أبنية سكنية، في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، بحجة عدم وجود تصاريح بناء لها، مما أدى إلى تشريد 12 فلسطينياً. ولم تتم أي عمليات هدم في القدس الشرقية خلال الشهر.

تتضمن المنشآت التي جرى هدمها في المنطقة (ج) منزلاً واحداً، وخمسة آبار مائية، وثلاثة أبنية تُستخدم كأماكن إقامة للمزارعين خلال مواسم الزراعة، وحظيرة للماشية، وغرفة مخزن. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سجل حتى الآن في عام 2010 هدم ما مجموعه 48 مبنى، منها 22 مبنى سكني في المنطقة (ج)، وثلاثة في القدس الشرقية (هُدمت بإخطار بالهدم الذاتي)، الأمر الذي أدى إلى تشريد 125 شخصاً. في العام 2009، هدمت السلطات الإسرائيلية بمعدل 16 مبنى شهرياً في المنطقة (ج) وسبعة مبان في القدس الشرقية، وترتب على هذا تشريد ما معدله 27 فلسطينياً في الشهر في المنطقة (ج) و25 شخصاً في القدس الشرقية.

وفي شباط/ فبراير أيضاً، هدم الجيش الإسرائيلي خمسة آبار ومضخات للمياه في منطقة زراعية بالقرب من قرية كفر دان (جنين)، وهي مصنفة بأنها منطقة (ب). بررت السلطات الإسرائيلية عمليات الهدم بحجة أن الآبار المهدمة حُفرت بدون الحصول على إذن من لجنة المياه الإسرائيلية-الفلسطينية المشتركة. ولم تقدم أية أوامر بالهدم أو إخطارات مسبقة قبل تنفيذ العملية. نتيجةً لذلك، تضررت حياة 32 عائلة تعتمد في معيشتها على الزراعة باستخدام المياه لري 36 من الدفيئات الزراعية و169 دونم من الأراضي المزروعة تأثرت بشكل شديد.

كذلك سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في هذا الشهر ، توزيع 37 أمر هدم. ثمانية منها في القدس الشرقية و29 في المنطقة (ج)؛ الأمر الذي يُعرض 74 فلسطينياً لخطر التشريد. إضافةً إلى ذلك، سلم الجيش الإسرائيلي أمرين بالإخلاء لعائلتين تسكنان في خربة إبزيق في طوباس (مجموع أفرادهما 27 شخصاً)، وذلك بحجة تواجد هاتين العائلتين في منطقة صنفت من قبل الجيش الإسرائيلي بأنها منطقة مغلقة لأغراض التدريب (مناطق «إطلاق النار»). بحسب ما نُقلَ عن سكان الجوار، فإن العائلتين كانتا تعيشان في الخيام في المنطقة ذاتها منذ الفترة التي سبقت إعلانها منطقة عسكرية مغلقة بعد بداية احتلالها في العام 1967. غالبية عمليات الهدم في المنطقة (ج) في العامين 2009 و 2010 جرت في تلك المناطق التي أعلنها الجيش الإسرائيلي كمناطق «إطلاق النار».

إن البناء في المنطقة (ج) والقدس الشرقية محظور على نطاق واسع أمام الفلسطينيين نتيجة لسياسات التخطيط المقيدة التي تطبقها السلطات الإسرائيلية[4]. في المنطقة (ج)، يسري حظر البناء على الفلسطينيين بشكل فعال بنسبة ٪70 تقريبا، في المناطق التي تم تخصيصها للمستوطنات الإسرائيلية أو لاستخدام الجيش الإسرائيلي.[5] وعلى أرض الواقع، تسمح السلطات الإسرائيلية عموماً للفلسطينيين بالبناء فقط داخل حدود مخطط مصادق عليه إسرائيليا، يغطي أقل من ٪1 من المنطقة (ج)، والجزء الأكبر منه قد تم البناء عليه. وهناك نظام تخطيط وتقسيم مشابه بمدى تقييده للبناء تفرضه السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية حيث لم يخصص إلا ما نسبته ٪13 من الأراضي ليبني عليها الفلسطينيون، وهذا هو الحيز الذي يمكن للفلسطينيين ضمنه الحصول على تصاريح بناء. إلا أن معظم تلك الأراضي قد تم البناء عليها في الأساس، فكثافة البناء المسموح بها محدودة كما أن عملية التنفيذ معقدة ومكلفة.

آخر المستجدات حول ردود الفعل على عمليات الهدم في خربة طانا (نابلس)

في كانون الثاني/ يناير 2010، هدم الجيش الإسرائيلي منازل مائة من الفلسطينيين، بينهم 34 طفلاً، من خربة طانا الواقعة في منطقة من محافظة نابلس كان الجيش الإسرائيلي قد صنفها منطقة مغلقة لأغراض التدريب، أو منطقة «إطلاق النار». بالإضافة إلى عمليات الهدم الأخيرة، في كانون الأول/ ديسمبر 2009 وكانون الثاني/ يناير 2010، قام الجيش الإسرائيلي بمصادرة جميع الجرارات الزراعية التي يستخدمها سكان التجمع في عملهم الزراعي بحجة أنهم تواجدوا في «منطقة عسكرية مغلقة». وتم الحجز على الجرارات الخمسة إلى أن تمكن سكان التجمع من دفع غرامة مالية تقدر بحوالي 7800 شيكل.[6]

إلى جانب الدعم الذي قُدّمَ إلى سكان التجمع في الفترة التي أعقبت عمليات الهدم (أنظر\ي إلى نشرة مراقب الشؤون الانسانية الصادرة في كانون الثاني/ يناير)، حوّلت وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية في شهر شباط\فبراير الدفعة الأولى من مبلغ عشرة آلاف شيكل إلى بلدية بيت فوريك (باعتبارها المركز الذي تنطلق منه الخدمات التي توزع على سكان خربة طانا)، وهي بمثابة مساهمة في إعادة بناء مدرسة الخربة. وإلى حين إتمام بناء مدرستهم، يستخدم سكان خربة طانا خيمة كصفوف تدريس، زودتها وزارة الحكم المحلي الفلسطينية.

إضافةً لذلك، استمر صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالتعلون مع المؤسسة الشريكة جمعية الشبان المسيحية، والإغاثة الإسلامية بتقديم الدعم للسكان من خلال توفير خدمات الاستشارة النفسية والاجتماعية لهم والمساعدات العينية، ومن ضمنها الأعلاف وصهاريج المياه، كما قدمت منظمة كير الدولية المستلزمات البيطرية للماشية والدواب.

توزيع مواد غذائية تستهدف تجمعات سكنية رعوية/ بدوية في المنطقة (ج)

شهد شهر شباط/ فبراير استكمال جولة جديدة من خطة الطوارئ المشتركة بين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي بغرض تلبية الاحتياجات الغذائية لما مجموعه 5200 أسرة تعيش في 209 تجمعات رعوية في المنطقة (ج). هذه هي الجولة الثانية من ست جولات تم تخطيطها لتنفيذ مهمة توزيع المواد الغذائية؛ وتمتد فترة التوزيع في كل جولة ثلاثة شهور. تحتوي سلة المواد الغذائية الموزعه ضمن هذه الجولات على الحبوب والبقول والزيوت النباتية والسكر والملح.

تم تحديد فئة السكان المستهدفة في عملية توزيع الأغذية هذه بناءً على مسح مشترك أجراه كل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بغرض قياس مستوى الضعف الغذائي للمجموعات السكنية المستهدفة بالمسح في الفترة الواقعة بين نهاية عام 2008 وبداية عام 2009. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، اشترك كلٌ من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي في إجراء دراسة مسحية تكميلية تقيس الأمن الغذائي ومستوى التغذية بين 510 عائلات رعوية/ بدوية، حيث قامت ثماني مجموعات من الأخصائيين الاجتماعيين بزيارة هذه العائلات وتنفيذ الدراسة المسحية. تحليل بيانات المسح يظهر بأن هناك حاجة للتركيز على الاحتياجات الإنسانية بشكل مستمر لسكان تلك التجمعات في المنطقة (ج) التي تعتمد في معيشتها على الثروة الحيوانية. (سيصدر التقرير الكامل عن الموضوع قريباً).

إن أحد العوامل الرئيسة وراء ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي بين التجمعات الرعوية/ البدوية في المنطقة (ج) هي القيود الصارمة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على وصول سكان تلك التجمعات إلى أراضي المراعي ومصادر المياه الطبيعية، بالإضافة إلى موجات الجفاف المتكررة، وقد نجم عن ذلك اعتماد سكان هذه التجمعات، بشكل غير مستدام على شراء العلف ومياه الصهاريج. علاوةً على ما تقدم، فإن الانهيار الذي أصاب سبل كسب العيش التي كانت سائدة، واستنفاذ استراتيجيات التكيف، وتفاقم الأوضاع بسبب عدم القدرة على الحصول على تصاريح بناء، ومحدودية فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتكرار حوادث التعرض للعنف والترهيب من قبل مستوطنين إسرائيليين؛ كل ذلك خلق ضغوطاً دفعت بالكثير من العائلات الفلسطينية التي كانت تعيش في هذه التجمعات إلى الانتقال إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية.

مؤشر التغذية	التجمعات الرعوية في المنطقة (ج) عام 2009	أهداف الألفية العالميةالإنمائية
سوء التغذية الحاد الشامل (GAM)	5.9%	5%
الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول)	15.3%	10%
انتشار إعاقات النمو	28.5%	20%
مؤشر الأمن الغذائي	**التجمعات الرعوية في المنطقة (ج) سنة 2009**	**الضفة الغربية بشكل عام 2009**
انعدام الأمن الغذائي	79.0%	25%
الاستهلاك الضعيف للغذاء	42.5%	10%
نسبة العائلات التي تعاني من المديونية	93%	NA
نسبة العائلات التي لم يعد يتوفر لديها أرصدة	20%	NA

قطاع غزة

عنف وإصابات

لا يزال الوضع على طول الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل متوتراً، على الرغم من الانخفاض الكبير في العدد الإجمالي للقتلى في الأحداث خلال شباط/ فبراير مقارنةً بعددهم في كانون الثاني/ يناير 2010. في شباط/ فبراير، قتلت القوات الإسرائيلية فلسطينياً واحداً (مقارنة بثمانية في كانون الثاني/ يناير)، وأصابت 13 شخصاً بجراح، من بينهم سبعة مدنيين أصيبوا بالقرب من المناطق الحدودية. خلال الشهرين الأولين من عام 2010، قُتل ما مجموعه تسعة فلسطينيون وجُرح 19 آخرون في سياق الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

من بين القتلى في شباط/ فبراير، مسلح فلسطيني ، ووقعت نصف الإصابات تقريباً (ست إصابات) في ثلاثة أحداث منفصلة خلال غارات جوية. و من الأحداث المزعجة بشكل خاص، أصيبت ثلاث فتيات (تبلغ أعمارهن 5 و11 و12 عاماً) بجراح بينما كن يجلسن في منزلهن، حين أطلقت الدبابات الإسرائيلية نيرانها على قرية جحر الديك، جنوب-شرق مدينة غزة (التفاصيل في الفقرة المحددة بإطار). إضافةً إلى ذلك، أُصيب أربعة فلسطينيون بجراح عندما فتحت القوات الإسرائيلية النيران باتجاه مجموعة من الفلسطينيين، من بينهم جماعة قيل أنها كانت تقترب من السياج الحدودي في بيت حانون (شمال غزة)، ومجموعة من المزارعين الفلسطينيين الذين كانوا يشتغلون في أراضيهم في منطقة جحر الديك.

من بين الوقائع في هذا الشهر ، توغل دبابات وجرافات إسرائيلية لبضعة مئات الأمتار داخل أراضي غزة، حيث قامت بتجريف منطقة زراعية تقع شرق مخيم المغازي للاجئين، وذلك بعد تفجير عبوة ناسفة استهدفت دورية عسكرية إسرائيلية على طول المنطقة الحدودية مما أدى إلى إصابة جندي واحد بجراح. خلال العملية، هدمت القوات الإسرائيلية منشأتين مدنيتين، ومنشأة زراعية، مما أسفر عن تشريد عائلتين (تتألفان من 13 شخصاً). ووفقاً لمركز الميزان لحقوق الإنسان، أقدمت القوات الإسرائيلية، قبل انسحابها من غزة، على تجريف 18 دونم من الأراضي الزراعية، بما عليها من أشجار الزيتون والحمضيات؛ 520 شجرة تقريباً. في أحداث أخرى متفرقة، بلغ عددها 14 حدثاً، توغلت الدبابات والجرافات الإسرائيلية بضعة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد أن قامت بعمليات تجريف للأراضي.

في أعقاب «فك الارتباط» مع قطاع غزة في عام 2005، أعلنت إسرائيل إقامة منطقة «عازلة» على طول حدودها مع قطاع غزة، ومنعت التواجد الفلسطيني فيها. وتم توسيع مساحة هذه «المنطقة العازلة» رسمياً من 150 متراً إلى 300 متراً في أيار/ مايو 2009، على الرغم من أنها، أحياناً، كانت تفرض قيوداً على الوصول للمنطقة الممتدة لمسافة كيلومتراً واحداً من الحدود. ويعزز الجيش الإسرائيلي حظر الدخول إلى المنطقة التي أعلنها «منطقة عازلة» وإلى مساحات أبعد منها من خلال إطلاق نيران أسلحته «التحذيرية» على الأشخاص الذين يقتربون أو يحاولون الدخول إلى المناطق الحدودية، وكذلك من خلال عمليات تجريف الأراضي. كما استمر، خلال الشهر، فرض قيود مماثلة على وصول الفلسطينيين إلى مناطق صيد الأسماك التي تتجاوز مسافة ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ؛ ففي سبعة حوادث متفرقة في شباط/ فبراير، فتحت القوات الإسرائيلية النار باتجاه قوارب الصيد الفلسطينية لإجبارهم على الابتعاد نحو الشاطئ. وفي الشهر ذاته، نظمت المبادرة المحلية الفلسطينية بمشاركة ناشطين دوليين، مظاهرات سلمية أسبوعية تم تسييرها جهة منطقة الحظر احتجاجاً على القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على الوصول إلى تلك المنطقة.

خلال الشهر، استمرت الأنفاق المحفورة تحت المنطقة الحدودية بين غزة ومصر تحصد أرواح الفلسطينيين. فقد قُتل فلسطينيان وجُرح تسعة آخرون في عدد من الحوادث المتعلقة بالأنفاق؛ حيث أصيب بعض الأشخاص خلال عملهم داخل الأنفاق بسبب انهيار وقع في أحدها وبسبب الصعق بالكهرباء. على الرغم من المخاطر التي تتسببها الأنفاق للعاملين داخلها، إلا أنها تشكل شريان حياة رئيسي لسكان غزة، بإمدادهم بالبضائع التي لا تصلهم عبر معابر غزة الرسمية نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. منذ انتهاء الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب»، قُتل 75 فلسطينياً على الأقل، بينهم طفلان، وجُرح 139 فلسطينياً في حوادث متفرقة مرتبطة بالأنفاق.

استمرار حصار غزة؛ ازدياد ملحوظ في الواردات الزراعية

ارتفع المجموع الإجمالي من الشاحنات المحملة بالبضائع التي دخلت إلى غزة في شباط/ فبراير (البالغ عددها 2,236 شاحنة) بمعدل ٪8، مقارنةً بعدد شاحنات البضائع التي دخلت في الشهر السابق (2,062 شاحنة)، وسجلت الشاحنات الداخلة انخفاضاً بنسبة ٪18 عن معدل الواردات الشهري في العام 2009. ويشكل معدل واردات الشهر الحالي ما يعادل ٪17 تقريباً من معدل الواردات الداخلة للقطاع في الفترة الموازية خلال الشهور الخمسة الأولى من العام 2007 (بلغت 12,350)، وذلك قبل فرض الحصار الإسرائيلي على غزة بعد سيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على القطاع.

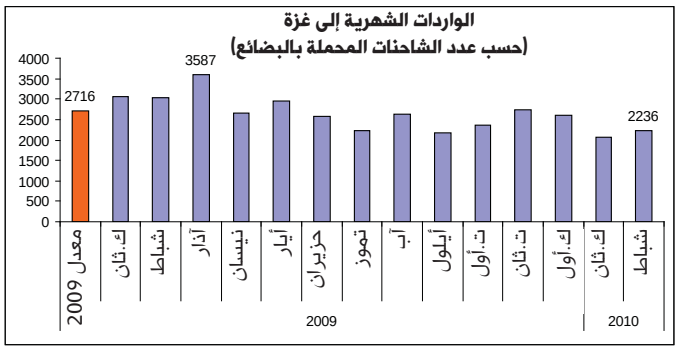

تشكل المنتجات الغذائية، المعدة للاستهلاك البشري والحيواني معاً، القسم الأكبر من الواردات الداخلة إلى غزة، حيث تبلغ نسبتها ٪76 تقريباً من الواردات الكلية. وتعكس نسبة المواد الغذائية من إجمالي الواردات الاتجاه العام للواردات: ففي العام 2009، مثلت نسبة المنتجات الغذائية قرابة ٪79 من نسبة مجمل الواردات، حيث دخلت (24,664.5) شاحنة محملة بالطعام مقابل 32,587.5 من إجمالي الشاحنات الداخلة إلى غزة في ذلك العام.

تزايدت الواردات الزراعية الداخلة إلى غزة في الشهور الأخيرة (الرسم التوضيحي التالي)، حيث بلغ معدل عدد الشاحنات المحملة بالمواد الزراعية الداخلة إلى غزة في الفترة الواقعة من تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 إلى شباط/ فبراير 2010 (99 شاحنة شهرياً)، أي أكثر من ضعف معدل الشاحنات الداخلة في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/ يناير وأيلول/ سبتمبر 2009 وبلغت (43 شاحنة شهرياً). منذ بداية عام 2009، دخل إلى غزة ما مجموعه 851.5 من الشاحنات المحملة بالمواد الزراعية الخام.

الحياة في مرمى النيران

تعيش عائلة الطرابين، المؤلفة من الأب والأم وأطفالهما السبعة، في قرية جحر الديك الواقعة في جنوب شرق مدينة غزة، على بعد 1.2 كليومتراً تقريباً من السياج الحدودي. في صباح يوم 11 شباط/ فبراير، أطلقت القوات الإسرائيلية عدداً من قذائف الدبابات وفتحت نيران الرشاشات الثقيلة تجاه القرية، بعدما فتحت جماعة فلسطينية مسلحة، لم يتم التعرف عليها، النار على قوات إسرائيلية متمركزة بجوار الحدود، في وقت سابق من صباح اليوم ذاته. أصابت إحدى القذائف سقف منزل عائلة الطرابين واخترقت الغرفة التي كانت العائلة تجلس فيها. فأصيبت ثلاث فتيات من العائلة، عفاف (12 عاماً) وأحلام (11 عاماً) ومنى (5 أعوام)، بجراح ما بين خفيفة ومتوسطة وتم نقلهن إلى مستشفى الأقصى. في ذلك الصباح، استمر إطلاق نيران الأسلحة الرشاشة، بشكل متقطع، لفترة امتدت قرابة خمس ساعات، مما منع الكثير من السكان من مغادرة منازلهم.

إسماعيل الطرابين، والد الفتيات، وصف ظروف الحياة الصعبة المفروضة على عائلته نتيجة وقوع منزلهم في جوار المنطقة الحدودية بقوله: «إن إطلاق الرصاص ونيران الأسلحة يحدث يومياً، ونحن لا نتمكن أبداً من الخلود للراحة دون أن يعترينا الخوف». يتوجب على أطفاله السير يومياً، لمسافة إضافية تبلغ 1.3 كيلومتر كي يضمنوا الوصول إلى مدارسهم من طريق بديلة أكثر آماناً، لكنها أطول. وتساءلت، أحلام، وهي واحدة من الأخوات اللواتي أصبن بجراح من قذيفة الدبابة، عن مدى تمكنها، بعد إصابتها في الحادث، من مساعدة أخواتها الصغيرات الجريحات. ووفقاً لإسماعيل الطرابين، غادرت ثلاث عائلات من جحر الديك، قريتهم بسبب هذه الأوضاع ونقلت مكان سكنها إلى منطقة أخرى في غزة. إلا أنه أضاف: «هذا بيتنا، وهذه أرضنا، وعائلتي لن تتركها».

جدول يوضح كمية واردات شباط/ فبراير 2010 حسب نوع المادة المستوردة

نوع البضاعة	إجمالي الكمية المستوردة منها
مواد زراعية خام	87
طعام الماشية	369
مواد بناء	34
مواد تعليمية/ مكتبية	20
منتجات غذائية للاستهلاك البشري	1325
منظفات ومواد صحية	118
وقود	132
معدات كهربائية/ إلكترونية	36
إمدادات طبية	38
مواد استهلاكية غير معدة للأكل	52
مواد للتغليف	24
تجهيزات للحواسيب وتكنولوجيا المعلومات	1
المجموع الإجمالي	**2236**

كما يُلاحظ دخول ما مجموعه 34 شاحنة محملة بالزجاج إلى غزة خلال شباط / فبراير. فبعد أن تم إيقاف استيراد الزجاج بتاريخ 17 شباط/ فبراير، جرى استئنافه مع نهاية الشهر، بعد أن وافقت السلطات الإسرائيلية على دخول شحنة جديدة من حمولة مائة شاحنة محملة بالزجاج بتاريخ 25 شباط/ فبراير. دخلت الشحنة الأولى من الزجاج يوم 29 كانون الأول/ ديسمبر 2009، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يدخل فيها الزجاج إلى غزة بعد الحصار الذي تم فرضه على القطاع في حزيران/ يونيو 2007. وقد جرى اعتبار الزجاج تحديداً، كأولوية رئيسية يجب تأمينها لتلبية احتياجات الإيواء والسكن لآلاف العائلات التي تعيش في بيوت حُطمت نوافذها، نتيجة للهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب». ودخل ما مجموعه 103 شاحنات محملة بالزجاج إلى غزة منذ 29 كانون الأول/ ديسمبر 2009 وحتى نهاية شباط/ فبراير.

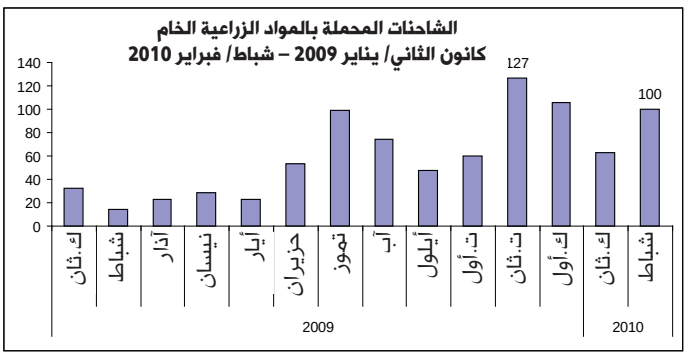

استمرار أزمة الكهرباء

شهد شهر شباط/ فبراير انخفاضاً في مستوى استيراد الوقود الصناعي اللازم لتشغيل محطة كهرباء غزة، للشهر الثالث على التوالي، ليبلغ 6.3 مليون لتر تقريباً، وهو أدنى مستوى منذ كانون الثاني/ يناير 2009. وقد أدى هذا إلى مزيد من الانخفاض في كمية الكهرباء التي تُنتجها محطة كهرباء غزة والتي أُجبرت على إغلاق واحد من التربينين العاملين فيها خلال نصف أيام الشهر نظراً لنقص الوقود. عانى غالبية سكان غزة (باستثناء منطقة رفح) في تلك الفترة من انقطاع التيار الكهربائي لفترات تصل إلى 12 ساعة يومياً، كل يوم، مقارنةً بفترات الانقطاع في الأيام الأخرى في الشهر ذاته والتي كانت لا تزيد عن ثماني ساعات يومياً، خلال 3- 4 أيام في الأسبوع.

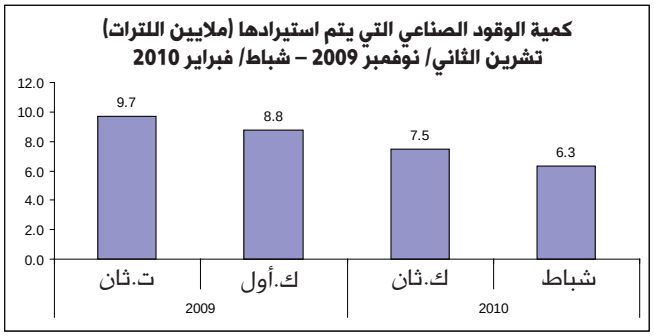

بدأت أزمة إمدادات الوقود الحالية في كانون الأول/ ديسمبر عقب انتهاء الموعد (في تشرين الثاني/ نوفمبر) الذي حددته اللجنة الأوروبية لالتزامها بالدعم المادي لشراء الوقود لغزة. بلغ المعدل الشهري للوقود الصناعي الذي زُود لمحطة كهرباء غزة في الفترة الواقعة بين كانون الأول/ ديسمبر 2009 وشباط/ فبراير 2010، ما يعادل 7.5 مليون لتر، مقارنةً بتسعة ملايين لتر، في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الثاني/ نوفمبر 2009، والتي تشكل، بالأساس، ٪70 فقط من الإمدادات التي تحتاجها محطة توليد الكهرباء. إن استيراد الوقود الصناعي مُقيّد بنظام الحصص الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، والذي صادقت عليه المحكمة الإسرائيلية العليا، كجزء من حزمة الإجراءات العقابية ضد حماس. نتيجةً لنظام الحصة هذا، فإن معدل كمية الكهرباء التي تتمكن محطة كهرباء غزة من إنتاجها هو فقط ربع كمية الكهرباء المطلوبة للاستهلاك في غزة؛ وتم تلبية النصف الآخر من احتياجات السكان للكهرباء من خلال شرائها من إسرائيل، بينما تم شراء ما نسبته ٪10-5 من مصر، الأمر الذي أدى إلى عجز مزمن في كمية الكهرباء المنتجة بنسبة تتراوح من ٪20-15.

يؤثرالانخفاض في الطاقة الكهربائية وانقطاعها سلباً على تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات تزويد المياه والتخلص من النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي والخدمات العلاجية والطبية؛ حيث تضطر المؤسسات العامة التي تقدم هذه الخدمات إلى الاعتماد بشكل متزايد على مولدات الكهرباء الاحتياطية ووسائل بديلة أخرى، إلا أن هذه البدائل ضعيفة للغاية نظراً لعدم انتظام التزويد بقطع الغيار.وقد أدى الاعتماد المتزايد للسكان على استخدام المولدات الكهربائية، أيضاً، إلى زيادة في عدد الحوادث الناجمة عن تلك المولدات؛ ففي شباط/ فبراير، لقي ثلاثة أطفال حتفهم وجُرح خمسة آخرون من عائلة واحدة إثر حريق نجم عن مولد كهرباء معطوب؛ وفي كانون الثاني/ يناير، تم الإبلاغ عن اشتعال ثلاثة حرائق بسبب عطل في عمل المولدات الكهربائية الاحتياطية.

استيراد غاز الطهي

استمر دخول غاز الطهي المستورد من إسرائيل من خلال خط الأنابيب الموجود حصراً في معبر كيرم شالوم. وعلى الرغم من أنه كانت هناك، في شباط/ فبراير، زيادة قدرها ٪14 في كميات غاز الطهي مقارنةً بالشهر السابق عليه، (2,653 طناً هذا الشهر مقابل 2,321 طناً في الشهر السابق عليه)، إلا أن كمية الغاز الداخلة إلى غزة انخفضت تقريباً بنسبة ٪7 عن معدلها الشهري الذي بلغ في عام 2009 (2,850 طناً). وتشكل كمية غاز الطهي المستورد في الشهر الحالي ٪44 تقريباً من المعدل الشهري الذي يحتاجه السكان من الغاز، بحسب تقديرات جمعية أصحاب محطات الوقود.[7]

في الأساس، تم تجهيز معبر ناحال عوز، الذي أُغلق في كانون الثاني/ يناير، بشكل جيد لتلبية احتياجات سكان غزة من غاز الطهي؛ وذلك بتزويده بسعة قصوى تمكن المعبر من استيعاب 400 طن من الغاز يومياً، إضافة إلى تجهيزه بالإمكانيات اللازمة لتخزين الوقود في الجهة الحدودية لغزة. وعلى النقيض من ذلك، ورد أن السعة القصوى لمعبر كيرم شالوم هي أقل من 200 طن يومياً-أي ما يلبي حوالي ثلثي احتياجات غزة من الغاز في فصل الشتاء.

على الرغم من انخفاض كميات غاز الطهي، إلا أن التقارير أفادت انخفاض عدد المصطفين في طوابير للحصول على الغاز من أماكن توزيعه، ومن الممكن إيعاز سبب ذلك إلى ازدياد عدد اسطوانات غاز الطهي التي تدخل عبر الأنفاق تحت حدود غزة مع مصر.

التعامل مع النقص في مواد البناء

مع استمرار الحظر المفروض على استيراد مواد البناء إلى قطاع غزة، توجه عدد متنام من سكان القطاع إلى العمل في مشاريع إنتاجية صغيرة لصناعة طوب البناء لاستخدامه في إصلاح المنازل المهدمة وإعادة إعمارها. إن المادة الخام الأساسية التي تُستخدم في هذه الصناعة هي الأنقاض التي خلفها الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب». حيث يتم استخدام معدات مصنعة محلياً لسحق مخلفات الأنقاض، التي تُخلط مع الرمل والاسمنت، ويتم تشكيلها على هيئة طوب البناء ومن ثم تُباع في السوق. وعلى الرغم من أن هذه المشروعات الصغيرة ساهمت في التخفيف قليلاً على المتضررين من البطالة، ومكنت السكان من التعامل مع الحاجة الملحة لترميم منازلهم، إلا أنها تثير عدداً من المخاوف: فقبل قيام إسرائيل بفرض الحصار ومنع دخول مواد البناء إلى غزة، كان إنتاج كتل الخرسانة والحجارة اللازمة للبناء يتركز في عدد من المشاريع الكبيرة التي كانت تلتزم بمعايير محددة وتُجري اختبارات ضمان الجودة. لكن المشاريع الصغيرة العاملة في إنتاج طوب البناء في الوقت الحالي، تثير المخاوف بشأن نوعية الطوب المنتج واحتمال انهيار المباني التي تُبنى بهذا الطوب في المستقبل. يُضاف إلى ما سبق، أن الاسمنت الضروري لتصنيع الطوب غير متوفر إلا من خلال الأنفاق المحفورة تحت الحدود مع مصر، بثمن مادي وبشري باهظ. نتيجةً لذلك، فإن إنتاج طوب البناء بالشكل الحالي، وعلى الرغم من الفوائد قصيرة المدى التي يقدمها، إلا أنه لا يشكل بديلاً لقيام إسرائيل بفتح المعابر، واستيراد مواد البناء من نوعية آمنة وبكميات كافية إلى قطاع غزة.

هناك 60,000 عائلة تقريباً ممن تعرضت منازلهم للتدمير أو الأضرار (بعضها أضرار طفيفة) خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب». وبحسب المعلومات الواردة من ائتلاف المنظمات العاملة في تأمين المأوى لضحايا الحروب و الصراعات، فإنه على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تم تحقيقه فيما يتعلق بترميم المنازل التي تعرضت لأضرار خفيفة، لم تُتخَذ إلا خطوات بسيطة لإعادة بناء المنازل التي تعرضت «لأضرار كبيرة»، كما لم يتحقق أي تقدم فيما يخص المساكن المدمرة كلياً. وتشير التقديرات إلى أنه توجد 9,275 وحدة سكنية بحاجة إلى إعادة بناء (بما في ذلك 2,900 مسكن تعرض للتدمير أو أصيب بأضرار بالغة قبل الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»،) و2,886 وحدة سكنية كانت كلاً من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد بدأت ببنائها وتحتاج لاستكمال عملية البناء.

القيود المفروضة على الدخول إلى غزة والخروج منها لا تزال على حالها

لا تزال حركة الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة، عبر المعابر الحدودية مع مصر وإسرائيل في رفح وإيريز، مقيدة بشكل كبير. وقد ظلت الحدود مغلقة رسمياً في شباط/ فبراير، ولم يُسمح بعبورها إلا بشكل محدود وللحالات الطبية والإنسانية فقط.
وانخفض عدد الفلسطينيين الذين نجحوا في اجتياز معبر إيريز خلال شباط/ فبراير (2,037 شخصاً) بنسبة ٪27 مقارنةً

بعدد الذين اجتازوا المعبر خلال كانون الثاني/ يناير (2,806شخصاً)؛ وأغلب الذين اجتازوا المعبر هم من المرضى ومرافقيهم (القسم التالي). وتشتمل المجموعة المتبقية من الفلسطينيين الذين اجتازوا معبر إيريز هذا الشهر على حاملي تصاريح تخول لزيارة عائلاتهم التي تقطن خارج غزة (بلغ عددهم 480 شخصاً)، بالإضافة إلى التجار (70 شخصاً). وقد كان الآلاف من التجار يخرجون من غزة عبر معبر إيريز شهرياً قبل فرض الحصار الإسرائيلي على القطاع.

رسمياً، اغلق معبر رفح طوال الشهر. إلا أن عدداً من الأشخاص الذين حصلوا على إذن خاص دخلوا إلى غزة (1,262 شخصاً) أو غادروها (314 شخصاً). بينما شكلت نسبة الداخلين خلال الشهر الحالي ٪90 من نسبة الذين دخلوا عبر معبر رفح خلال كانون الثاني/ يناير، فإن نسبة المغادرين في شباط/ فبراير لم تشكل إلا ٪9 من النسبة المقابلة خلال كانون الثاني/ يناير الذي شهد فتح المعبر لمدة أربعة أيام. ولم يسمح لأية حالة علاجية تم تحويلها للعلاج في مصر بمغادرة غزة خلال شباط/ فبراير. ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، فإن 600 مريض ينتظرون المغادرة عبر معبر رفح لتلقي العلاج. وقد تم إغلاق معبر رفح رسمياً منذ حزيران/ يونيو 2007، ولا يتم فتحه إلا بشكل متقطع. قبل الحصار، وخلال الأشهر الستة الأولى من العام 2006، كان حوالي 650 شخصاً يجتازون المعبر يومياً في الاتجاهين. إلا أنه توجد عوامل عديدة أسهمت في زيادة الصعوبات التي يواجهها المسافرون الفلسطينيون خلال سفرهم عبر معبر رفح ومنها صعوبة التنبؤ بمواعيد السفر، وعدم القدرة على التأكد من الفترة التي يفتح خلالها المعبر أمام المسافرين، ومعايير السفر المبهمة والاكتظاظ.

آخر المستجدات بشأن التحويلات الطبية للعلاج في الخارج

تم تقديم 979 طلباً، في شباط/ فبراير، إلى مكتب تنسيق وارتباط المنطقة الإسرائيلي بغرض الحصول على تصاريح

مصنع أنشىء حديثاً لصناعة طوب البناء- عزبة عبد ربه، غزة.

طبية لمرضى من غزة تم تحويلهم للعلاج الطبي في إسرائيل، والضفة الغربية والأردن. وقد تمت الموافقة على ما نسبته ٪80 من الطلبات المقدمة، وتم رفض ٪3 منها، وتأجيل ٪17. تأجيل الطلب يعني عدم استلام المريض لجواب من السلطات الإسرائيلية حتى اليوم المخطط لمغادرته للعلاج، ليسفر هذا عن إلغاء موعد العلاج الذي رتب مسبقاً في المستشفى الذي تم تحويل المريض إليه. لقد ارتفعت نسبة الموافقة على التحويلات الطبية قليلاً في شباط/ فبراير مقارنةً بنسبتها في كانون الثاني/ يناير (٪80 مقابل ٪78)، وتشكل هذه النسبة تحسناً ملحوظاً عند مقارنتها بالمعدل الشهري للتحويلات الطبية التي تمت الموافقة عليها في العام 2009 (٪67).

يتوجب على المريض المؤجل طلبه ترتيب موعد جديد للعلاج، مما يتطلب التقدم بطلب جديد كلياً. خلال شهر شباط/ فبراير، توفي رجل، يبلغ من العمر 62 عاماً، يعاني من مرض القلب، بينما كان ينتظر الحصول على الموافقة على طلبه بمغادرة غزة عبر إيريز للعلاج.

مؤشرات حماية الأطفال	كانون الثاني/ يناير 2010	شباط/ فبراير 2010
عدد القتلى في صفوف الأطفال الفلسطينيين	1	0
عدد القتلى في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الفلسطينيين	16	15
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الأطفال الفلسطينيين الذين تشردوا نتيجة هدم المنازل	44	8
عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية	318	343

آخر المستجدات حول حرية الوصول والحركة لأغراض إنسانية

أبلغ أعضاء عاملون في الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية عن تعرضهم، في هذا الشهر ، لـمجموعة من الأحداث التي أعاقت حركتهم على الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية بلغ عددها 59 حادثة (نجم عنها التأخير أو حظر الوصول إلى المكان الذي كان العاملون يسعون لبلوغه). وبهذا ينخفض عدد معيقات الوصول في شباط/ فبراير بنسبة 22٪ مقارنة بعدده في كانون الثاني/ يناير 2010 (76 حادثة)، وكذلك ينخفض بنسبة 14٪ مقارنةً بالمعدل الشهري للحوادث المشابهة في العام 2009 (69 حادثة).

نتيجة لهذه الأحداث، فقدت الوكالات التي تعنى بالشؤون الإنسانية 191 ساعة عمل أو ما يعادل 25.5 يوم عمل وظيفي، وهذه النسبة مشابهة تقريباً لنسبة الساعات المفقودة في كانون الثاني/ يناير. وجاءت غالبية الأحداث (71٪) التي تم الإبلاغ عنها كنتيجة لطلبات القوات الإسرائيلية للقيام بالتفتيش داخل مركبات الأمم المتحدة.[8] والجزء الأكبر من الحوادث المذكورة تقريباً، حصل على حواجز التفتيش المقامة على طول الجدار، وأغلبها تلك الحواجز الموضوعة حول القدس الشرقية. ومثلما حصل في الأشهر الماضية، فإن شرطة حرس الحدود الإسرائيلية كانت تشارك في 83٪ من الحوادث.

كما تم الإبلاغ عن ثلاثة حوادث إضافية أثرت على عبور الموظفين العاملين في الهيئات الإنسانية عبر معبر ايريز بين قطاع غزة وإسرائيل خلال شباط/ فبراير، مقارنةً بثمانية أحداث خلال الشهر السابق عليه، كانون الثاني/ يناير. وبينما تمت الموافقة، في هذا الشهر ، على الغالبية العظمى من طلبات الحصول على، تصاريح لمغادرة غزة، للموظفين المحليين العاملين في الأمم المتحدة في غزة (91٪)، لم تأتِ الموافقة إلا على 60٪ من الطلبات المقدمة لدخول غزة من قبل الموظفين المحليين العاملين في الأمم المتحدة في الضفة الغربية. وهناك عدد لا بأس به من الموظفين المحليين الذين تخلوا عن محاولة دخول غزة أو مغادرتها نتيجة الرفض المتكرر للطلبات التي تقدموا لها بهذا الشأن في الماضي «لأسباب أمنية».

وقامت السلطات الإسرائيلية، في شباط/ فبراير أيضاً، بإنشاء لجنة وزارية لإعادة النظر في قرارها السابق بالتوقف عن إصدار تأشيرات العمل من فئة (ب 1) للأفراد العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية، في أعقاب المخاوف التي أبدتها المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية. وإلى حين البت في الموضوع، قامت السلطات الإسرائيلية بإبلاغ المجتمع الدولي بأن وزارة الداخلية سوف تصدر تصاريح العمل من فئة (ب 1) للأفراد العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية وعائلاتهم، كما كانت تفعل قبل إجراء هذا التغير في سياساتها في نهاية عام 2009. ومن أجل التقدم بطلب للحصول على تأشيرة العمل، يحتاج الموظف المتقدم إلى رسالة تدعم طلبه من وزارة الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية.

آخر المستجدات حول عملية المناشدة الموحدة

يطالب مشروع عملية المناشدة الموحدة في العام 2010 بتوفير 664.4 مليون دولار أمريكي بغرض التمكن من تنفيذ عدد من المشاريع الإنسانية ومشاريع دعم الانتعاش المبكر يبلغ مجموع عددها 236 مشروعاً في الحقول المختلفة: الأمن الغذائي، والزراعة، والحماية، والتعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، وخدمات الدعم والتنسيق. على أن يتم تنفيذ 147 من هذه المشاريع من قبل وكالات الأمم المتحدة، بينما تنفذ المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية 89 مشروعاً. وتشكل المساعدات النقدية/ التمويل النقدي لتأمين الغذاء والتشغيل حوالي ثلثي قيمة التمويل المطلوب لهذا العام.

وابتداء من 10 آذار/ مارس ستقف خدمة المتابعة المالية عند مستوى 53 مليون دولار أمريكي، أو حوالي 8٪ من إجمالي المبلغ المطلوب لسد الاحتياجات (كل التمويل باستثناء مليوني دولار هو لسد احتياجات المشاريع التي تقوم بها الأونروا). على الرغم من أنه من المتوقع أن يرتفع هذا المبلغ خلال آذار/ مارس، على ضوء قيام المنظمات حالياً بمراجعة وتحديث المبالغ والمساهمات الواردة إلى ميزانياتهم. ويجري تشجيع المانحين للتعجيل في صرف المخصصات وتوزيعها لمنع حدوث انقطاع في الاستجابة لتقديم الخدمات الإنسانية الأساسية.

الهوامش

1 نتائج التحقيق المذكور منشورة على الموقع الالكتروني التالي: http://www.btselem.org/English/Firearms/20100212_Fayez_Faraj_shot_to_death_in_Hebron.asp

2 إضافة إلى ما ذكر، أصيبت امرأة فلسطينية بلغم إسرائيلي غير منفجر، كما أصيب رجلٌ آخر في حادث مروري مع مستوطن إسرائيلي.

3 للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة نشرة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين بعنوان الأطفال الفلسطينيون الأسرى: تعذيب الأطفال الفلسطينيين والانتهاكات المنظمة والمؤسسية المرتكبة بحقهم من قبل السلطات الإسرائيلية.

4 للمزيد من التفاصيل، يمكن الإشارة إلى تقريري مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «تقييد الحيّز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية» كانون الأول/ ديسمبر 2009، و«أزمة التخطيط في القدس الشرقية: فهم ظاهرة البناء «غير القانوني»»، نيسان/أبريل 2009.

5 تشمل هذه المناطق التي تم وضعها تحت الولاية القضائية لمجالس المستوطنات الإسرائيلية المحلية والإقليمية (أغلب هذه المناطق كانت مصنفة في السابق كأراضي «دولة»)، المناطق التي أُغلقت من قبل الجيش الإسرائيلي لأغراض التدريب، إلى جانب المحميات الطبيعية، والقواعد العسكرية الإسرائيلية، و«منطقة عازلة» حول الجدار. وفي نسبة الأراضي المتبقية والبالغة 30٪، يتم فرض مجموعة من القيود التي تحد فعلياً من إمكانية الحصول على تصريح بناء.

6 يبلغ سعر صرف الدولار الأمريكي 3.75 شيقل إسرائيلي، وفي وقت لاحق تم تعويض قيمة مبلغ الغرامة من قبل السلطة الفلسطينية. وفي الفترة التي سبقت تسديد الغرامات، أُجبر السكان على استئجار جرار لنقل المياه إلى التجمع السكني.

7 لم يتم الوفاء بالكمية المطلوبة من غاز الطهي، وهي 6,000 طن إلا مرتين منذ العام 2005؛ في شباط/ فبراير 2007 وكذلك في آذار/ مارس 2008، دخل تقريباً ما يعادل 6,500 طنً و6,300 طن، بالترتيب، من غاز الطهي إلى غزة.

8 بالنسبة لتفتيش مركبات الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن التفتيش يحصل بانتظام من خلال إلقاء نظرة متفحصة على المركبة/السيارة من الخارج من قبل جنود القوات الإسرائيلية العاملين على حواجز التفتيش، إلا أن العاملين على حواجز التفتيش الإسرائيلية يصرون غالباً_ إلا في الحالات التي يتواجد فيها شخص دبلوماسي في السيارة_ على تفتيش السيارة من الداخل بشكل قسري. وبحسب اتفاقية حصانات وامتيازات الأمم المتحدة لسنة 1946، فإن ممتلكات وموجودات الأمم المتحدة تتمتع بالحصانة من التفتيش، وعلى هذا الأساس، تم إصدار التعليمات لموظفي الأمم المتحدة بعدم السماح بتفتيش المركبات.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO) ، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، لحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD،ACPP ، AAA،ACF-E

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الكاملة والملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_02_15_english.pdf